

\*كوران زنكنة، \*دلاور علاء الدين

## تعزيز الأمن الكيميائي في إقليم كردستان

تستخدم المواد الكيميائية على نطاق واسع في العراق وإقليم كردستان لأغراض مدنية مختلفة. أثبتت المنظمات الإرهابية نيتها ودرايتها وقدرتها على تحويل المواد الكيميائية للاستخدام المدني إلى أسلحة كيميائية. ففي غياب اجرائات عاجلة وشاملة للسياسة، يمكن أن تواجه وإقليم كردستان انتهاكات كبيرة في الأمن الكيميائي مع وجود مخاطر لا حصر لها على السكان والبيئة. يتبع هذا التقرير ورشة عمل مؤسسة ميري الخاصة بالأمن الكيميائي، حيث تم تحديد التحديات الرئيسية وتقديم عدد من توصيات السياسة.

### المقدمة

شعب كردستان ليسوا غرباء على الهجمات الكيميائية. وقع أكبر هجوم مدمر بالأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في التاريخ الحديث في مدينة حلبجة عام 1988، مما أسفر عن مقتل أكثر من 5000 مدني وإصابة ضعف هذا العدد بجروح. كان الهجوم جزءاً من حملة إبادة جماعية أكثر شمولاً (عمليات الأنفال، 1987-1988) أسفرت عن العديد من الهجمات الكيميائية في أجزاء مختلفة من كردستان العراق مع عواقب إنسانية وبيئية لا حصر لها. تشتمل المواد الكيميائية التي استخدمها النظام العراقي على غاز الخردل المميت وغاز الأعصاب – من نوع سارين وتابون وثي أكس، التي لها آثار مدمرة قصيرة وطويلة الأجل على الناجين.

### الإرهاب الكيميائي

لسوء الحظ، فإن إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها سهل نسبياً، والمكونات الأساسية هي سهل الوقوع في متناول الإرهابيين، وخاصة في البلدان الهشة والأقل مؤسساتية التي ليس لديها سياسات أو عمليات تدقيق مناسبة لمنع الإرهاب الكيميائي وحماية المدنيين.

هناك أدلة كثيرة على أن تنظيم مايسعى ب(الدولة الإسلامية – داعش) وسلفها، تنظيم القاعدة، قد استخدموا المواد الكيميائية كسلاح في الحرب. استخدمت تنظيم القاعدة الكلور (يستخدم على نطاق واسع في تنقية المياه) كسلاح كيميائي في عام 2007 ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف في محافظة الأنبار. يُعتقد أن سرق تنظيم داعش مكونات الأسلحة الكيميائية من موقع مشروع المثنى، وهو مجمع مساحته 100 كيلومتر مربع يقع بالقرب من سامراء، شمال بغداد. كان مشروع المثنى مركز برنامج الأسلحة الكيميائية في العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية ويُعرف باسم المؤسسة العامة لإنتاج المبيدات الحشرية، وهي شركة أمامية مكرسة لإنتاج مئات الأطنان من مواد سارين وفي أكس والخردل. حوّلت داعش أيضاً مهجع لجامعة الموصل إلى مصنع لإنتاج الأسلحة الكيميائية، باستخدام مكونات كيميائية متوفرة في السوق وبالاعتماد على خبرات من علماء عراقيين سابقين في الأسلحة الكيميائية.

وقد استخدم داعش الكلور في الهجوم على بلدة صغيرة في شمال العاصمة بغداد في سبتمبر 2010. كما شن هجوماً كيمياوياً خطيراً في 11 أغسطس 2015 ضد قوات البيشمركة الكردية، مما أسفر عن إصابة أكثر من عشرين. منذ ذلك الحين، نفذ تنظيم داعش ما مجموعه 76 هجوماً من الأسلحة الكيميائية، وتم التخطيط لمزيد من الهجمات قبل تحرير الموصل. لقد أكدت الأمم المتحدة استخدام داعش كبريت الخردل، والذي ربما تم اختباره على السجناء. وبالمثل، يُعتقد أيضاً أن كبريتات الثاليوم (سم الفئران) قد استخدمت على السجناء أيضاً.

### تحديات الأمن الكيميائي

إن قدرة داعش على استخدام المواد الكيميائية كسلاح حرب يبرز أهمية الأمن الكيميائي في العراق وما وراءه، مع العلم أن المكونات المستخدمة في الإرهاب الكيميائي تستخدم على نطاق واسع للأغراض الزراعية والطبية وغيرها من الأغراض المدنية. مع الزيادة الأخيرة في الأنشطة الزراعية، كان هناك زيادة في استخدام المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج، مثل مبيدات الحشرات والأعشاب والفطريات والأسمدة ومحسنات التربة. يواجه المهنيون الصحيون وموظفو المختبرات في العراق العديد من التحديات في تحسين سلامة المختبرات وأمنها. على الرغم من الخطر الواضح والفوري للإرهاب الكيماوي، لا تزال هناك مشاكل كبيرة تتعلق بالأمن الكيميائي في العراق. أظهرت بعض البيانات الأولية من التقييم الممول من قبل (CRDF-Global) للمختبرات في إقليم كردستان أوجه قصور جسيمة في الممارسات التي تشمل الأمن الكيميائي والإدارة الآمنة للمواد الكيميائية الخطرة.

لمعالجة هذه القضايا والدعوة إلى الإدارة المناسبة للأمن الكيميائي في إقليم كردستان، نظم مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (MERI) ورشة عمل حول هذا الموضوع، وبالشراكة مع CRDF Global. عقدت الورشة على مدار ثلاثة أيام (1-4 أبريل 2019) وحضرها 35 مشاركاً يمثلون بائعي المواد الكيميائية والموزعين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني. ألقى خبيران دوليان في الموضوع محاضرات وساعدهما اثنان من المدربين المحليين. كشفت ورشة العمل عن وجود ثغرات كبيرة في الأمن الكيميائي في إقليم كردستان والتي تتطلب معالجة الأمر على وجه السرعة. وتشمل الآتي:

#### أ- محدودية المعرفة والوعي:

لدى واضعي السياسات الحكومية والمزارعين والمستخدمين النهائيين الآخرين للمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج وعي محدود بالمخاطر الجسيمة للأمن الكيميائي السيئ، وليس لديهم التعليمات الوقائية الصحيحة المتاحة لهم للتحكم في الوصول إلى هذه المواد الكيميائية أو استخدامها 15. يعتبر استهداف الأوساط الأكاديمية والزراعة والموزعين في أي حملة توعية أمراً بالغ الأهمية. علاوة على ذلك، تفتقر قوات الأمن المسؤولة عن الأمن الكيميائي إلى المعرفة أو الوعي أو القدرات الكافية اللازمة للقيام بعملهم بشكل صحيح.

#### ب- ضعف الرقابة:

تم تسليط الضوء على العديد من مجالات الضعف في الوظائف التنظيمية والمراقبة لحكومة إقليم كردستان. تفتقر الإقليم إلى التشريعات واللوائح والإرشادات المناسبة التي تشدد الحاجة إليها لتعزيز الأمن الكيميائي. في حين أن السوق الخاص لتجارة المكونات الكيميائية المزدوجة الاستخدام أخذ في التوسع بسرعة، فإن القدرة الإدارية للحكومة غير كافية لتطبيق المعايير الفنية أو مراقبة الواردات. لا يتم البحث عن جميع المواد الكيميائية أو اختبارها في نقطة الدخول إلى الإقليم. مرافق النقل والتخزين المناسبة ليست موجودة ولم تتم معالجة عمليات الإرجاع للمواد الكيميائية المعرضة لخطر التدهور أو انتهاء الصلاحية معالجة كافية. يمثل التخلص من النفايات الكيميائية مشكلة كبيرة بدون آلية أو إرشادات دقيقة لإدارة النفايات مزدوجة الغرض.

حالياً، هناك مواد محظورة يتم تداولها في السوق المفتوحة مع وجود القليل من دلائل التنظيم والمراقبة. أنشأت حكومة إقليم كردستان مؤخراً لجنة مؤلفة من ممثلين عن قوات الأمن ووزارة الزراعة والحكومة المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. يزورون الأسواق (وإن كانت بشكل غير منتظم) ويبلغون عن مخالفات، ولكن بسبب نقص التمويل والقدرات، فإن عملهم لا يزال غير

كافٍ بشكل كبير. الأهم من ذلك، في ظل عدم وجود ضوابط وتوازنات قوية، تخضع اللجان أيضاً للتأثير أو المشاركة في المعالجات التفضيلية أو غرض الطرف عن بيع المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج.

### ج- ضعف التنسيق والتعاون:

حدد المشاركون في ورشة العمل ضعف التنسيق بين الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكم، أو في داخل المؤسسات الحكومية المختلفة، كحاجز رئيسي لفرض وتعزيز الأمن الكيميائي في إقليم كردستان. من الأهمية بمكان، لا يكاد يوجد أي اتصال مباشر أو علاقة تعاونية بين حكومة إقليم كردستان وحكومة العراق. هذه الأخيرة لديها المزيد من الخبرة والقدرة على معالجة الأمن الكيميائي، وأصدرت مؤخراً قائمة بالمواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج لأصحاب المصلحة. يعتقد بعض المشاركين أن سياسات الحكومة العراقية ربما تكون مفرطة في التشدد وتؤثر سلباً على التجارة الحرة. يعد نقص المنظمات المتخصصة بين منظمات المجتمع المدني من أوجه القصور المهمة في إقليم كردستان. في بغداد، تم تأسيس "رابطة" أو مجموعة ذوي المصالح، تمثل الموزعين الكيميائيين. لقد كان لها حتى الآن تأثير إيجابي وأثبتت فعاليتها في جمع مختلف أصحاب المصلحة للدخول في حوار مثمر بشأن الأمن الكيميائي في العراق.

### خيارات سياساتية

يجب على صانعي السياسات والقرارات في إقليم كردستان معالجة خطر الإرهاب الكيميائي من خلال إدخال آليات قوية لمنع الأفراد والمنظمات من الوصول إلى المواد الكيميائية واستغلالها لأغراض إرهابية. بناءً على النقاش الحاصل في ورشة عمل مبني، تم اقتراح سلسلة من توصيات السياساتية:

#### 1- الاستراتيجية

معالجة الأمن الكيميائي هي مهمة معقدة لا يمكن تحقيقها دون إشراك مختلف القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية. يتطلب استراتيجية شاملة لمواجهة تحديات الأمن الكيميائي. يجب ترجمة هذه الاستراتيجية إلى تشريعات ولوائح وآليات العمل.

#### 2- إشراك أصحاب المصلحة

إشراك أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين (المجتمع المدني)، بما في ذلك البرلمان والوزارات ذات الصلة، مهم جداً للتأثير على السياسات وتشجيع تطبيق تدابير الأمن الكيميائي في إقليم كردستان. العمل مع أصحاب المصلحة لإدخال فحوصات وأرصدة جديدة لإدارة شاملة للأمن الكيميائي، بما في ذلك استيراد المواد الكيميائية وصنعها واستخدامها والتخلص منها، مع التركيز في نهاية المطاف على حماية المجتمع والبيئة من جميع الأخطار الكيميائية.

#### 3- الدعوة لطلب الدعم

يمكن أن تكون الدعوة لطلب الدعم على شكل حملات إعلامية، وتقديم حلقات دراسية ونشر نتائج البحوث، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية والتقييمات المؤسسية. تعتبر زيادة الوعي أولوية قصوى في أي عمل يتعلق بالأمن الكيميائي في إقليم كردستان. من المهم تثقيف جميع أصحاب المصلحة حول الحاجة إلى الالتزام بأفضل الممارسات الدولية وإنشاء برامج رقابة تنظيمية بشأن المواد الكيميائية الخطرة، مع التركيز على المواد الكيميائية مزدوجة الاستخدام.

يجب على أصحاب المصلحة أيضاً الالتزام بالمعايير والقوانين الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها، وتشجيع التقليل إلى أدنى حد من استخدام المبيدات من خلال برامج مثل الإدارة المتكاملة للآفات. التعاون مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز القدرات التنظيمية لحكومة إقليم كردستان وحكومة العراق في هذا المجال. اقترح المشاركون في الورشة إنشاء نظير إقليم كردستان لجمعية الرافدين لتجار الكيماويات، ورفع مستوى الوعي حول المخاطر الكيميائية في جميع أنحاء البلاد.

## 4- تطوير البنية التحتية:

هناك حاجة ملحة لإنشاء مختبرات وطنية لديها القدرة على اختبار وترخيص جميع المواد الكيميائية المستوردة في نقاط مراقبة الحدود للتحقق من الجودة والكمية، وحماية المواد الكيميائية المستوردة. هناك حاجة إلى تسهيلات لتسريع المعالجة الكيميائية في موانئ الدخول.

تطوير قاعدة بيانات لمراجعة آثار جميع المواد الكيميائية داخل وخارج مرافق المستخدم النهائي، وتتبع النفايات الكيميائية لضمان عدم دخول مواد كيميائية مزدوجة الاستخدام أو مكونات الأسلحة الكيماوية إلى مجاري النفايات العامة.